

جمهورية مصر العربية



المعهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم ١٢٨٦

معالم نظام المعلومات التخطيطية
لبنك الاستثمار القومى

أ. د. محمد محمد الهادى
رئيس قسم نظم المعلومات والحاسبات
الآلية
المعهد القومى للتنمية الادارية

فبراير ١٩٨١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مشاكل البيانات التخطيطية	٤
مراحل التخطيط القومى ونوعيات المعلومات المتدفقة فيها	٦
مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية وتدفق البيانات اليها	١٧
متطلبات تجميع البيانات لنظام المعلومات	٢٢
مفهوم نظام المعلومات	٢٤
وظيفة وتبويب بيانات النظام	٢٧
تصميم نظام تجهيز البيانات	٣١
اعداد وتسجيل وتحديث النماذج الرصفية للبيانات	٣٥
اعداد وتسجيل وتحديث نماذج حسابات المشروع	٣٩
اعداد وتسجيل وتحديث بيانات الموارد المالية	٤٣
انتاج التقارير ومخرجات النظام	٤٥
متطلبات النظام من الآلات والبرامج	٤٨
الخلاصة	٥٠
الملاحق	٥١
ملحق (١) نماذج البيانات الرصفية للبيئة والمنظمة والمشروع	٥١
ملحق (٢) نماذج بيانات الحسابات	٦١
ملحق (٣) نماذج بيانات الحسابات والتكاليف الخاصة بالمشروع	٧١
ملحق (٤) نماذج بيانات موارد التمويل والتدفق النقدى	٧٤

(ب)

الأشكال الواردة بالدراصة

الصفحة

١٥	شكل (١) تدرج خطوات ومراحل اعتماد المشروع من ناحية التخطيط والجدولة والتقسيم والرقابة	-
١٧	شكل (٢) خطوات المشروع	-
١٨	شكل (٣) تحديد خطوات تخطيط المشروع الاستثماري	-
٢٠	شكل (٤) خريطة تدفق المدخلات والمخرجات للمشروع	-
٢٦	شكل (٥) مكونات نظام المعلومات	-
٢٧	شكل (٦) محاور بيانات النظام	-
٣٣	شكل (٧) دورة تجهيز البيانات	-
٣٥	شكل (٨) بيانات وصف البيئة أو الموقع	-
٣٧	شكل (٩) خريطة تدفق عمليات الاعداد والتسجيل والتحديث للبيانات الوصفية	-
٣٩	شكل (١٠) نوعيات البيانات الحسابية المحتاج اليها لتقييم كل مشروع	-
٤٠	شكل (١١) بيانات حسابات المشروع	-
٤٢	شكل (١٢) خريطة تدفق عمليات اعداد وتسجيل وتحديث جداول الحسابات	-
٤٣	شكل (١٣) ارتباط الموارد المالية بالمشروع	-
٤٥	شكل (١٤) انتاج التقارير	-

المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى توضيح بعض المعالم الأساسية لنظام المعلومات التخطيطية لبنك الاستثمار القومي المنشأ حديثاً • وتصميم النظام المقترح يأخذ في الاعتبار التخطيط الاستثماري بمشروعاته التي سوف يتعامل معها البنك ، وبالطبع سوف يرتبط هذا بالتخطيط القومي وما يجابهه من مشاكل وصعاب جمة تتصل بعدم توفر البيانات الأساسية الضرورية لعملية التخطيط •

فمن المسلم به أن المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرارات على المستوى القومي وعلى مستوى المنظمة يحتاجون بصفة مستمرة الى المعلومات التي تبني عليها خطط التنمية بمشروعاتها ومتابعاتها وتقييمها على الدوام لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة • وينطبق ذلك على المشروعات سواء كان ذلك لمشروعات الأمن الغذائي أو الاسكان أو لمشروعات الري أو بناء الطرق أو التعليم أو الخدمات الصحية الى غير ذلك • ففي كل هذه المشروعات تنبثق عدة أسئلة تحتاج الى الاجابة عليها • فيعد المسئولون نماذج أو استمارات بيانات ترسل الى المختصين لملئ البيانات المطلوبة • وما يحدث عادة هو الحصول على اجابات تقليدية لا تمثل رداً كافياً بل تعتمد على قليل من البيانات وبعض التقديرات العشوائية والسبب في ذلك قد يكون مرتبطاً بالنماذج والاستقصاءات ذاتها من حيث صعوبة ملئها واستيفائها كما قد تتطلب مهام معقدة كالقيام بتحليلات متعمقة عند توفر البيانات ، وقد تتطلب أيضاً القيام بدراسات وملاحظات جديدة في اماكن يصعب الوصول اليها ويقتضى ذلك وقتاً وجهداً جما يبدل له المتخصصين في الاجابة على طلبات المعلومات بصفة منتظمة مما يحتتم القيام باعداد تقارير دورية توضح المعلومات المطلوبة والمحتاج اليها • وتستخدم هذه التقارير نماذج متفاوتة تعتمد على توفر بيانات متداخلة وبالطبع تستخدم هذه التقارير كمية محدودة من البيانات المجمعة وبالتالي تصبح النتيجة الملموسة تكديس كميات كبيرة من البيانات لا يرجع اليها احد ولكنها تحتاج اليها اماكن واسعة لاستيعابها وأثاث باهظ التكاليف لصيانتها وحفظها وافراد عديدين لادارتها والاشراف عليها مما يؤدي الى انشاء تنظيمات ادارية اخرى •

وللتغلب على هذه المشكلة استنبطت اساليب متقدمة لنظم المعلومات وقواعد البيانات التي تعتبر جوهر العملية التخطيطية في الدول الأجنبية ولكن للأسف لم تطبق حتى الآن في البيئة المصرية •

لذلك كانت الدعوة لقدرة عن نظام المعلومات التخطيطية لبنك الاستثمار القومي تمهده لإنشاء نظام معلومات لتخطيط مشروعات الاستثمار به لبنية أساسية للتوعية بأهمية البدء في إنشاء نظام معلومات تخطيطية على المستوى القومي يكون نظام معلومات البنك دعامه أساسية له .

من هذا المنطلق تتعرض هذه الدراسة لمشاكل البيانات التخطيطية ونوعية ومصادر البيانات التخطيطية المتخذة في مراحل التخطيط القومي وارتباطها المباشر بالتخطيط الاستثماري بمشروعاته ، وما يتصل بالمشروع من مدخلات للمعلومات والاجراءات المستخدمة في تجميع البيانات توطئة لإنشاء نظام المعلومات .

أما الجهد الأساسي في الدراسة فيتعلق بتصميم نظام المعلومات للبنك بمدخلاته ومخرجاته التي تتفاعل وتترابط معا في قاعدة البيانات حتى يسهم في متابعة وتقييم المشروعات الاستثمارية التي يعتمد عليها البنك . وفي تحديد معالم هذا النظام روعيت البساطة والسهولة وإمكانية التطبيق الآلي لمراحله المختلفة سواء باستخدام الحاسب الآلي والميكروفيلم .

على أن الجهد الذي بذل في هذه الدراسة أرتبط بالمعالم والاطار العام للمدخلات التي منها يمكن تلبية احتياجات البنك من المخرجات كالتقارير الدورية والخاصة والاجابة على الاستفسارات . وبذلك حددت النماذج التي تشتمل على البيانات الوصفية للبيئة والمنظمة والمشروع وبيانات الحاسبات الخاصة بالمشروع وموارد التمويل . وقد أرتبط كل ذلك بمسألات الترتيب والتصنيف والرميز الواجب مراعاتها في عملية التخطيط والتصميم .

وبالرغم من ذلك فإن هذا الجهد يعتبر محدودا حيث أن التصميم والمواصفات الخاصه به وتفصيله تحتاج الى جهد أكبر وتضافر عديد من الكفاءات الخاصة بالتوثيق وتحليل النظم والبرمجة الآلية التي تتفاعل مع الأطر الفنية في البنك . وخلال الاختبار

والتجريب والمعاونة من قبل أجهزة الدولة ومنظماتها يمكن أن ترسي الدعائم الأساسية لنظام
معلومات البنك .

والرغم من أن نظام معلومات تخطيط الاستثمار في البنك سوف يسهم في مساعدة
إدارة البنك في تحديث أعمالها وفي تحقيق أهدافها عن طريق اتخاذ قرارات رشيدة
وسليمة ، إلا أنه غير مرتبط في هذا المدى القصير بنظم المعلومات الفرعية التي سوف
تتواجد في البنك كنظام معلومات الأفراد به - أي أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل
للبنك يجب أن يطور في مرحلة لاحقة .

مشاكل البيانات التخطيطية

ان معظم خطط التنمية فى الدول النامية ومن بينها مصر يراعى فى تصميمها فى كثير من الأحيان محاكاة وملاحقة الأنشطة والمشروعات التى تتواجد فى البيئات المتقدمة . وعلى الرغم من أن لهذه الخطط مفهوما وشكلا مقننان وواضحان الا أنها لا تفى بالأغراض التى من أجلها صممت . ويرجع ذلك الى أنها نماذج مثلة لتطبيقات فى ظروف اجنبية بدلا أن تكون انعكاسا واقعيا لما يمكن أن ينجز بالموارد المادية والبشرية المتوفرة محليا . وفى كثير من الأحيان تعتمد هذه الخطط على النوايا الحسنة ونادرا ما تعتمد على الحسابات الدقيقة .

وعلى الرغم من أن التخطيط الشامل يسهم فى توجيه الأمل لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية الا أنه يفتقر الى البيانات الضرورية الصحيحة والملائمة التى تحدد وتعريف الموارد والامكانيات .

لذلك يجب أن تعتمد خطط التنمية على أساليب وطرق فعالة وذات كفاية عالية تسهم فى حصر الموارد المتاحة التى تنبئ عليها هذه الخطط بمشروعاتها الاستثمارية ، وفى اعداد نماذج تصف الطرق البديلة لتطوير الموارد ، وفى انشاء بنىات أساسية لتدعيم برامج ومشروعات التنمية — والبيانات التى تعتمد عليها هذه المعلومات نادرة أو غير متوفرة وتحتاج الى تكاليف باهظة عند تجميعها .

ومن الواضح أن مشروعات الاستثمار الخاصة بالاحلال والتجديد والتوسع والجديدة تتشعب وتترابط خلال منظمات وأجهزة الدولة المتباعدة والمتفرقة والغير مترابطة مما يشكل عدیدا من المشاكل والصعاب فى توفير البيانات الملائمة والغير متعارضة والفورية المحتاج اليها . ويزداد الوضع تعقيدا بتعدد المستثمرين سواء فى القطاعات الحكومية والمحلية أو فى القطاع العام والقطاعات المشتركة والخاصة . كما أن بعض المستثمرين ينفذون مشروعات لقطاعات أخرى هذا بالإضافة الى أن موارد التمويل تأتى من مصادر متنوعة محلية وأجنبية .

وكل ذلك يعتمد ويحتاج الى معلومات كمورد أساسى وشريان لخطط التنمية القومية •

وحيث أن الطرق والأساليب الحديثة الخاصة بنظم المعلومات المتكاملة وقواعد البيانات وشبكات المعلومات التى تجمع وتحلل وتوفر المعلومات التخطيطية غير متوفرة فى البيئة المصرية لذلك يصبح من الضرورى لبنك الاستثمار القومى سد هذه الفجوة وخاصة فى مجال المشروعات الاستثمارية القومية •

مراحل التخطيط القوي ونوعيات البيانات

المتدفقة فيها

ما سبق يتضح أن فاعلية خطط التنمية القوية التي تحدد برامج ومشروعات الاستثمارية تعتمد كلية على قدرة وملائمة المعلومات المتاحة منذ البداية للمخطط القوي . فمدخلات الخطة من المعلومات الصحيحة والدقيقة والقوية سوف تسهم الى حد كبير في امكانية تحقيقها للأهداف الموضوعة لها .

- ان اعداد أى خطة تنمية قوية يمر بمراحل خمس هي :

- ١- التشخيص
- ٢- البرمجة
- ٣- اعداد السياسات المفصلة
- ٤- تنفيذ الخطة
- ٥- التقويم والرقابة

وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب نوعيات معينة من البيانات سواء كانت قسوى شكل المعرفة الكيفية أو الكمية الاحصائية . والعرض التالى يحدد نوعيات البيانات التى يجب أن تجمع وتتاح للمخطط فى كل مرحلة من المراحل السابقة .

(١) مرحلة التشخيص :

ان التشخيص الاجتماعى والاقتصادى لخطط التنمية القوية يجب أن يشتمل على وصف دقيق ومحدد للأوضاع الحالية وتفسير أسباب ذلك . والوصف الملائم لأى نظام اقليمى سوف يتطلب كمية كبيرة من البيانات فى المجالات التالية :

- أ - الوصف الطبى لكل منطقة أو اقليم فيما يلى الحد الأدنى من البيانات التى يجب تجميعها لتحديد الخصائص الطبيعية للمنطقة أو الاقليم :

2/2 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

2/1 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

2. የጥንቃቄ ማረጋገጫ :

2/2 (የጥንቃቄ ማረጋገጫ)

2/1 (የጥንቃቄ ማረጋገጫ)

2. የጥንቃቄ ማረጋገጫ :

3/2 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

3/3 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

3/4 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

3/5 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

3/6 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

3. የጥንቃቄ ማረጋገጫ :

4/6 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/7 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/8 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/9 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/10 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/11 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/12 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/13 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4/14 የጥንቃቄ ማረጋገጫ

4. የጥንቃቄ ማረጋገጫ :

5. የጥንቃቄ ማረጋገጫ

6. የጥንቃቄ ማረጋገጫ

٣/٦	الموانئ
٤/٦	المطارات
٥/٦	الاتصالات
٦/٦	محطات القوى الكهربائية

ب - الوصف الاقتصادي لكل اقليم : وفيما يلي البيانات المحتاج اليها لوصف البنية الاقتصادية للاقليم :

- ٠١ السكان ومشاركتهم الايجابية فى الاقتصاد :
 - ١/١ القوى العاملة - حسب النوع والعمر والتوزيع على القطاعات
 - ٢/١ معدلات التوظيف (العمالة الدائمة والموسمية)
 - ٣/١ البطالة - حسب النوع والعمر
 - ٤/١ الأجور والمرتبات فى القطاعات غير الزراعية
 - ٥/١ ساعات العمل بالنسبة للعامل والنسبة للمدة
- ٠٢ التركيب القطاعي للأنشطة الاقتصادية :
 - ١/٢ اجمالي الناتج القوي وجمالي الناتج الاقليمي بواسطة القطاعات
 - ٢/٢ انتاجية العمالة ورأس المال بواسطة القطاعات
 - ٣/٢ القدرات العاملة والقدرات العاطلة بواسطة القطاعات
- ٠٣ مستوى الدخل والانفاق للأفراد (حضر - ريف - اقليم)
 - ١/٣ الدخل الفردي فى الدولة والاقليم
 - ٢/٣ ميزانيات الأسرة حسب مجموعات الدخل والفئة الاقتصادية :
(مزارعون - أجراء - عمال - موظفون - حرفيون - الخ)
 - ٣/٣ نفقات المعيشة لمختلف فئات الأسرة .
 - ٤/٣ المدخرات .

ደብዳቤ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ የሰነድ ማረጋገጫ

(ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ)

• የሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ የሰነድ ማረጋገጫ

ደ/ሰ : ለሰነድ ማረጋገጫ :

ደ/ሰ .

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ የሰነድ ማረጋገጫ

(ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ)

• የሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ የሰነድ ማረጋገጫ

ደ/ሰ : ለሰነድ ማረጋገጫ :

ደ. ለሰነድ ማረጋገጫ :

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

• ለሰነድ ማረጋገጫ የሚያስፈልግ

3/ሰ : ለሰነድ ማረጋገጫ :

3/ሰ : ለሰነድ ማረጋገጫ :

3/ሰ : ለሰነድ ማረጋገጫ :

3. ለሰነድ ማረጋገጫ :

٦. خصائص القطاعات الاقتصادية للدولة والاقليم والقطاع العام والقطاع المشترك والقطاع الخاص :

١/٦ الزراعة حسب المناطق الادارية :

- المنطقة المنزرعة حسب عدد المزارع وحجمها والحائزين عليها .
- المناطق التي تروى والتي لا تروى .
- المزارع المزودة بالكهرباء .
- نوع المحاصيل ومساحة كل محصول .
- عدد الحيوانات الداجنة ومعدلات الذبح .
- انتاجية الفدان لكل محصول .
- متوسط الأسعار التي يدفعها الفلاح لكل عامل من العوامل المستخدمة في الانتاج الزراعى .
- بماتين الفاكهة حسب المناطق الادارية وحجمها والحائزين عليها ونوع المحاصيل وانتاجيتها ومتوسط الأسعار .
- الغابات والأشجار حسب المناطق الادارية ونوع الخشب الممكن الاستفادة منه .

٢/٦ الصناعات الاستخراجية والتحويلية ونتاج الطاقة .

- عدد المنشآت حسب نوع الانتاج وعدد العاملين . . . الخ .
- الطاقة الانتاجية .
- نوع المعدات المستخدمة حسب مصدر الطاقة والقوة المحركة .
- الكميات المستهلكة من المواد والوقود والسلع والمنتجات .
- القيمة المضافة سنويا حسب نوع النشاط .
- كمية الطاقة والمنتجات الرئيسية المنتجة سنويا .

- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩/፩ ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩/፩ ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩. ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩/፩ ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩/፩ ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩. ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩. ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

፩. ማስፈራራት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።

- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።
- ወገኑ የሚገኝበት ስፋት ማስፈራራት ማለት ነው።